مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (٢) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (2) 2025

دور التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية في سورية

أ.د.محمد معن ديوب*

د.دريد العيسى**

حسام رضوان***

(تاريخ الإيداع ١٢/ ١١/ ٢٠٢٤ – تاريخ النشر ٢٣/ ٣/ ٢٠٢٥)

□ **ملخّص** □

هدف البحث للتعرف على دور التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية في سورية، وتم تحديد مؤشرات التنمية الاجتماعية في (التعليم، الصحة، والفقر) ودراسة أثر مؤشرات التجارة الخارجية وهي (الانفتاح التجاري، الترانزيت، الإدخال المؤقت، ميزان المدفوعات) وذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية ١٩٨٥–٢٠٢٠ اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى البيانات الرسمية المنشورة.

أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

– أن للمتغير المستقل المتمثل بمعدل نمو الانفتاح التجاري لا يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم)، أم (معدل نمو الترانزيت) و(معدل نمو الإدخال المؤقت) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم) والأثر طردي، ولكن (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم) والأثر عكسي.

–أن للمتغير المستقل المتمثل بمعدل نمو الانفتاح التجاري لا يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو مؤشر الصحة)، أما (معدل نمو الترانزيت) و(معدل نمو الإدخال المؤقت) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو مؤشر الصحة) والأثر طردي، ولكن (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو مؤشر الصحة) والأثر عكسي.

–أن للمتغير المستقل المتمثل بمعدل نمو الانفتاح التجاري لا يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو انخفاض الفقر)، أما (معدل نمو الترانزيت) و(معدل نمو الإدخال المؤقت) يحمل تأثير معنوي على (معدل انخفاض الفقر) والأثر طردي، ولكن (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.) يحمل تأثير معنوي على (معدل انخفاض الفقر) والأثر عكسي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، سياسات التنمية الاجتماعية، سورية.

*أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد ، جامعة اللاذقية

**أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد ، جامعة اللاذقية

***طالب دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد ، جامعة اللاذقية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (٢) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (2) 2025

The role of foreign trade in supporting social development policies in Syria

Dr. Mhd Maan Dayoub*
Dr. Douried Al-Issa**
Hossam Radwan***

(Received 12/11/2024.Accepted 23/3/2025)

□ABSTRACT □

The research aims to identify the role of foreign trade in supporting social development policies in Syria. Social development indicators were identified in (education, health, and poverty) and the impact of foreign trade indicators were studied, namely (trade openness, transit, temporary entry, balance of payments) using time series analysis during the period 1985-2020 based on the descriptive analytical approach and published official data.

The most prominent results of the research:

- The independent variable (growth of trade openness) does not have a significant effect on (education growth rate), while (transit growth rate) and (temporary entry growth rate) have a significant effect on (education growth rate) and the effect is direct, but (balance of payments deficit growth rate.) has a significant effect on (education growth rate) and the effect is inverse.

- The independent variable (growth of trade openness) does not have a significant effect on (growth rate of health index), while (growth rate of transit) and (growth rate of temporary entry) have a significant effect on (growth rate of health index) and the effect is direct, but (growth rate of balance of payments deficit.) has a significant effect on (growth rate of health index) and the effect is reversed.

- The independent variable (growth of trade openness) does not have a significant effect on (growth rate of poverty reduction), while (growth rate of transit) and (growth rate of temporary entry) have a significant effect on (poverty reduction rate) and the effect is direct, but (growth rate of balance of payments deficit.) has a significant effect on (poverty reduction rate) and the effect is reversed.

Keywords: Foreign trade, social development policies, Syria**.**

*Professor at the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Lattakia University..
**Assistant Professor at the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Lattakia University.
***PHD Student at the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Lattakia University.

١- مقدمة Introduction:

يشار إلى التنمية الاجتماعية بأنها عملية تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات من خلال توسيع الفرص والقدرات، وفي الدول النامية تعتبر التنمية الاجتماعية ذات أهمية حيوية لمعالجة التحديات المختلفة والترويج للنمو المستدام، من خلال الحد من الفقر وتحسين الصحة والتعليم، حيث أن معالجة هذه القضايا الهامة سوف تنقل الحياة الاجتماعية في الدول النامية إلى مستوى آخر، يمكنها من خلاله موازاة الدول المتقدمة.

وبالنسبة للتجارة الخارجية، فقد شكلت علاقة قوية مع التنمية الاجتماعية في البلدان النامية من خلال ما تقدمه التجارة الخارجية من خلق لفرص العمل في العديد من القطاعات مثل (التصدير، الزراعة، التصنيع) مما يساهم في الحد من الفقر، كما أنها تساهم في تحسين دخل الفرد مما يعزز من قدرته على الحصول على مستويات أفضل من التعليم والصحة، أما بالنسبة للدولة، فيمكن الاستفادة من عائدات التجارة الخارجية في دعم البنية التحتية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات، والنقل وغيرها، مما يحسن الوصول إلى الخدمات الأساسية ومنه يحسن جودة الحياة الاجتماعية. ويأتي البحث في محاول لتسليط الضوء على دور التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية في سورية.

٢- الدراسات السابقة Research Problem:

الدراسات العربية:

-دراسة (فريحي ونوار، ٢٠١٨) بعنوان (دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة- الجزائر).

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التجارة الخارجية والتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) في الجزائر، وتحليل مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لدراسة تطور النظام التجاري في العالم والجزائر، والمنهج التحليلي في دراسة وتحليل علاقة الأثر بالاعتماد على الفترة الزمنية ٢٠٠٦-٢٠١٦.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر لا زالت عرضة لتأثيرات بيئية كبيرة قد تأتي من تحرير تجارتها الخارجية جراء عدم جاهزية اقتصادها لعملية تحرير التجارة الخارجية وضعف تنافسية مؤسساتها الاقتصادية وعدم جاهزية هيئاتها التشريعية والقانونية والرقابية.

-دراسة (بويحيى وبوراهيمي، ٢٠٢٢) بعنوان (تأثير سياسات التجارة والاستثمار على العمل المنتج واللائق في المغرب).

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقات بين السياسات التجارية والاستثمارية في المغرب وتحسين المؤشرات المتعلقة بالعمل اللائق في البلاد، وتم الاعتماد على الأبحاث والدراسات التجريبية المدعومة بتحاليل معمقة أجريت في السياق المغربي، والتعرف على تأثيرات جائحة كورونا على سوق العمل في المغرب، عبر الاعتماد على المنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: أن أهم الصعوبات التي تواجه التجارة الخارجية في دعم العمل اللائق هو القيود المعلقة بالتصدير والاستثمار والتي يجب معالجتها لضمان المزيد من العمل للائق، وهي صعوبات تتعلق بالانتقال إلى السوق الراقية مع تطور وتنوع المنتجات المصدرة ونقص العمالة الماهرة في القطاعات الجديدة ذات قيمة مضافة عالية، واستمرار الإجراءات الجمركية الصعبة، والصعوبات في الحصول على التمويل المناسب.

-دراسة (قرطام، ٢٠٢٢) بعنوان (أثر التجارة الخارجية على التوظيف في القطاع الصناعي مع التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠).

هدفت الدراسة إلى بحث وقياس أثر التجارة الخارجية على معدلات التوظيف في القطاع الصناعي في الاقتصاد المصرفي للفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠ من خلال الاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية خلال فترة الدراسة، وتم استخدام متغيرات مستقلة تتمثل في (الصادرات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الواردات من السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولتقييم أثر التجارة الخارجية على معدلات التوظيف في القطاع الصناعي المصري تم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سالب وغير معنوي للصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على معدل التوظيف في الأجلين القصير والطويل، ووجود أثر سالب وغير معنوي للواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على معدل التوظيف في الأجل الطويل، في حين أن الأثر كان موجب ومعنوي في الأجل القصير.

الدراسات الأجنبية:

-دراسة (**Cieślik et al**، ٢٠١٢) بعنوان (التنمية الاجتماعية والتجارة الدولية في أوروبا الوسطى).

(Social Development and International Trade in Central Europe)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير التنمية الاجتماعية على التجارة الدولية في أوروبا الوسطى والشرقية باستخدام نموذج الجاذبية المعمم، وانطلقت الدراسة من العديد من الدراسات التجريبية السابقة التي استكشفت العوامل المحددة لتدفقات التجارة فقط على متغيرات الجاذبية التقليدية، مثل حجم الشركاء التجاريين، ووفرة العوامل، والاختلافات التكنولوجية أو المسافة، ومن ثم تم الإضافة مجموعة المتغيرات القياسية للجاذبية، من أجل دراسة دور مؤشرات التنمية الاجتماعية الكلية مثل مؤشر التنمية البشرية ومكوناته (التعليم، الصحة، الفقر) على التجارة الدولية في دول، أوروبا الوسطى، وأظهرت النتائج أن كل من المقاييس الكلية والمفصلة للتنمية الاجتماعية تؤثر على حجم تدفقات التجارة الدولية، وعلى وجه الخصوص، يبدو أن مؤشرات التعليم مرتبطة بشكل إيجابي بتدفقات التجارة الثنائية.

-دراسة (**Frolov et al**. ٢٠١٦) بعنوان

- (تأثير التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة على التجارة الدولية من خلال مثال أوكرانيا)

(Impact of social and economic development of the region on the international trade by the example of Ukraine).

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية على التجارة الدولية والتمييز بين العوامل المؤثرة، وتم إجراء البحث باستخدام المؤشرات الاقتصادية في أوكرانيا ومنطقة سومي على وجه الخصوص، وتم تقسيم العوامل إلى أربع مجموعات ويتم تقييم تأثيرها من خلال الارتباط والتحليل السببي لـ ٤٨ مؤشرًا مما أدى إلى بناء نموذج VAR. وأسفرت النمذجة عن الحصول على معادلة الصادرات في منطقة سومي وأكدت أن الصدمات في الانحراف المعياري للمؤشرات الاقتصادية (أسعار النفط العالمية "برنت" والذرة، وسعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وسعر الفائدة على الودائع، وما إلى ذلك) تؤثر على أحجام الصادرات والواردات. وهذا ما تم تأكيده باستخدام موثوقية الحسابات من خلال مقارنة الرسوم البيانية التي تمثل البيانات المحسوبة والفعلية لكل من الصادرات والواردات.

-دراسة (**Siren**، ٢٠٢٢) بعنوان

- (السياسة الاجتماعية في سياقات التنمية: الدوافع والآليات والنتائج).

(Social Policy in Development Contexts Drivers, Mechanisms and Outcomes)

تحلل هذه الدراسة، التي تتألف من ثلاث دراسات مستقلة، محركات وآليات ونتائج إصلاح السياسة الاجتماعية في سياقات التنمية الاجتماعية، وتتساءل عن المؤسسات الاقتصادية التي قد تمكن من تحقيق تقدم أسرع نحو القضاء على الفقر والحد من التفاوتات في المجال الصحي، وما هي الظروف التي تعزز توسع مثل هذه المؤسسات؟ وأشارت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي وتوسعات مخططات التحويلات ترتبط بتراجع الفقر المطلق. وفي الوقت نفسه، وجد أن النمو يرتبط بانخفاض معدلات الفقر النسبي بين الأطفال في المقام الأول عندما يقترن بنظم تحويلات حكومية واسعة النطاق بما فيه الكفاية، مما يشير بالتالي إلى أهمية الحماية الاجتماعية للنمو الشامل. وتوضح النتائج المستخلصة من الدراسات الثلاث أن المفاهيم المركزية من أبحاث دولة الرفاهة المقارنة يمكن استخدامها أيضًا في سياقات التنمية، حيث تتقارب في نهج تحليلي حيث تتأثر التغيرات في الفقر وعدم المساواة بالسياسة. وبالتالي فإن التحليلات المقارنة المستمرة للسياسات الاجتماعية ومحدداتها في سياقات التنمية يمكن أن تولد رؤى مطلوبة بشدة حول أسباب الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم. وينبغي للبحوث المستقبلية أن تستكشف بشكل أكبر التأثيرات المرتدة للسياسة على السياسة وأن تنظر في التآزر المحتمل بين السياسة الاجتماعية والمساواة والنمو الاقتصادي.

٣-مشكلة البحث: Research Problem

خلال سنوات الحرب، عانت سورية من علاقة معقدة بين التجارة الخارجية والتنمية الاجتماعية، حيث تأثرت البلاد بشكل كبير من جراء الأعمال الإرهابية في البنية التحتية، والذي ظهر جلياً في قطاعي الصحة والتعليم، الأمر الذي شكل عبئاً حقيقياً على الحكومات في كيفية إعادة إنعاش وترميم هذين القطاعين في ظل العقوبات الاقتصادية والظروف الصعبة التي تعاني منها البلاد، حيث أن الأخيرة أثرت بشكل كبير على حركة التجارة الخارجية، من خلال الصعوبة في تأمين المستلزمات الأساسية عن طريق قنوات الاستيراد الرسمية، وصعوبة في تنشيط حركة التصدير الرسمية كذلك، مما أثر بشكل واضح على عائدات النقد الأجنبي التي تعد مصدراً هاماً للحكومة السورية لتنفيذ السياسات النقدية والمالية والتي تطال قطاعات ومجالات التنمية الاجتماعية بكل تأكيد، أما على مستوى الفقر، فقد عانت سورية خلال سنوات الحرب ولحد الآن من تدني واضح لمستوى دخل الفرد، وصول فئات كثيرة من الشعب السوري إلى مستوى الفقر، في ظل السياسات والحلول المطروحة من الحكومة السورية في سبيل تحسين مستوى معيشة الفرد والتي مازالت حيز التطبيق لحد الآن، وعليه وفي ظل ما عانت منه سورية خلال سنوات الحرب، فإن مؤشرات التنمية الاجتماعية (التعليم، الصحة، الفقر) قد تغيرت بشكل كبير خلال سنوات الحرب عما كانت عليه قبلها، وفي ظل الإثبات الأكاديمية والعلمية حول دور التجارة الخارجية في دعم التنمية المستدامة للدول النامية، تنبثق مشكلة البحث الحالي من خلال التساؤل الرئيس التالي: ما هو دور التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية في سورية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

-ما هو دور مؤشرات التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو التعليم) في سورية؟

-ما هو دور مؤشرات التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو الصحة) في سورية؟

-ما هو دور مؤشرات التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل انخفاض الفقر) في سورية؟

٤- أهمية البحث The Importance Of Research

تأتي أهمية البحث من الناحية النظرية: من حيث هدفه في التعرف على مفهوم التجارة الخارجية وفق المؤشرات المتعلقة بقياسه (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات)، والتعرف على التنمية الاجتماعية ممثلة في دراسة المؤشرات (التعليم، الصحة، الفقر).

كما تأتي أهمية البحث من الناحية العملية: تنبع أهمية الدراسة من الناحية العملية من خلال محاولة إيجاد نماذج رياضية إحصائية لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات التجارة الخارجية) والمتغير التابع (سياسات التنمية الاجتماعية)، ومن كونها سيتم تطبيقها على المجتمع السوري، بالنتائج التي تم التوصل إليها، فسوف تقدم دليلاً بحثياً وعلمياً يمكن الاستفادة منه في المرحلة القادمة من بناء المجتمع السوري بشكل يحقق متطلبات التنمية الاجتماعية، كما تتمثل الأهمية العملية من خلال النتائج التي سيتوصل لها البحث من تحديد علمي ودقيق لمساهمة التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية ومدى إمكانية تطبيقها على ارض الواقع.

٥- أهداف البحث :Research Objectives

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على دور التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية في سورية.

ولتحقيق الهدف الرئيس، تم وضع الأهداف الفرعية الآتية:

-التعرف على دور مؤشر التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو التعليم) في سورية.

-التعرف على دور مؤشر التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو الصحة) في سورية.

-التعرف على دور مؤشر التجارة الخارجية في دعم سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل انخفاض الفقر) في سورية.

٦- فرضيات البحث Hypotheses Research:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية على سياسات التنمية الاجتماعية في سورية. ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو التعليم) في سورية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو الصحة) في سورية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل انخفاض الفقر) في سورية

٧-منهجية البحث **Research Methodology:** اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة، حيث سيقوم الباحث في هذه الدراسة باستخدام أسلوب التحليل للبيانات المنشورة عن مؤشرات التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة وكذلك البيانات المنشورة عن مؤشرات سياسات التنمية الاجتماعية كركيزة أساسية لبناء الاقتصاد السوري وتركزت فترة الدراسة عن المدة الممتدة من عام ١٩٨٥ وحتى ٢٠٢٠.

٨-الإطار النظري للبحث Theoretical framework for the research:

مفهوم التجارة الخارجية:

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، فهي حالياً من أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لها أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع منتجاتها، حيث عرفت بأنها أحد فروع الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة (السريتي، ٢٠٠٩، ٨).

عرفت التجارة الخارجية من المنظورين الأول (هو الضيق) بأنها مجموعة الحركات التبادلية التي تشمل الصادرات والواردات الملموسة كالسلع والغير ملموسة كالخدمات، والثاني هو (الموسع) بأنها مجموعة الحركات التبادلية التي تشكل الصادرات والواردات الملموسة وغير الملموسة، والحركة الدولية لرؤوس الأموال والهجرة الدولية المتمثلة بانتقال اليد العاملة من دولة لأخرى (محمود وآخرون، ٢٠١٤، ٢٢٠).

هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي بمختلف أشكاله (سلع، خدمات، رؤوس أموال، عمل) بين وحدات سياسية مختلفة. (محرز وآخرون، ٢٠١٨، ١٥).

أهمية التجارة الخارجية:

لا يمكن لأي دولة في العالم أن تكون مستقلة اقتصاديًا دون تراجع في نموها الاقتصادي، حتى أغنى البلدان تشتري المواد الخام لصناعاتها من أفقر البلدان، إذا كان كل بلد ينتج فقط لاحتياجاته الخاصة، فسيكون إنتاج واستهلاك السلع محدودًا. من الواضح أن مثل هذا الوضع يعيق التقدم الاقتصادي. علاوة على ذلك، لن يتحسن مستوى معيشة الناس في جميع أنحاء العالم. بسبب التجارة الداخلية، يمكن للأشخاص الذين يملكون المال الحصول على سلع وخدمات غير متوفرة في بلدانهم. ومن ثم يمكن تعظيم رضا المستهلكين (Vijayasri، ٢٠١٣، ١١٢-١١٣).

وتلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً وأساسياً في الحياة الاجتماعية، وعلى هذا الأساس يتم تحديد الملامح الأساسية للدولة، ويتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات الآتية: (العصار، ٢٠٠٠: ١٣)

-زيادة رفاهية المجتمع من خلال زيادة الخيارات بما يخص الاستهلاك.

-تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية نتيجة التغير في البنية الاقتصادية.

-إمكانية الحصول على أفضل التقنيات الحديثة بأسعار منخفضة.

-تأثير مستمر على أنماط الحياة اليومية.

العلاقة بين التجارة الخارجية وسياسات التنمية الاجتماعية:

لقد أثرت التجارة الخارجية بشكل إيجابي على التنمية الاجتماعية بالطرق الآتية (Puri & Kumar، ٢٠٢١، ٤):

-تتمتع الدول النامية بأساليب حماية تجارية أعلى مقارنة بالدول المتقدمة. ومن المعروف أن الدول التي تبنت مثل هذه الإجراءات تتمتع بمزايا نظام التجارة المفتوحة.

-يتم تصدير العناصر التي تتطلب عمالة صارمة بما في ذلك الملابس والأحذية والمنسوجات وما إلى ذلك من قبل الدول النامية إلى كل من الدول النامية والمتقدمة. ويحقق هذا النوع من الصادرات عائدات ضريبية كبيرة لدول مثل المكسيك والهند والصين وغيرها الكثير.

-كما أدت التجارة الدولية إلى انخفاض مستوى الفقر. كانت الهند اقتصادًا مغلقًا في الستينيات والسبعينيات. ولم يكن هناك انخفاض بنسبة ١٪ في مستوى الفقر. لقد تحول الوضع برمته إلى التجارة الدولية والعولمة، وعليه فإن الانخفاض في مستوى الفقر يرجع إلى نتيجة السحب إلى الأعلى وليس إلى النتيجة الهابطة. إن التنمية الاجتماعية التي جلبتها التجارة الخارجية قادرة على إنتاج المعلومات المالية، ويمكن استخدام هذا النوع من الأصول لإنشاء برامج مكافحة الفقر. كما يمكن توفير تدريب أفضل ومرافق صحية للفقراء.

وتساهم التجارة الخارجية في تأمين احتياجات التنمية الاجتماعية في المجالات الآتية:

أولاً: احتياجات الأمن والاستقرار: لا شك أن استتباب الأمن يعد بمثابة الاحتياج الرئيسي لأي إنسان أي شعوره بالأمن على نفسه وأسرته وعمله والمحيط البيئي من حوله، كما أن التنمية الاجتماعية مرتبطة بالأمن والاستقرار وسيادة القانون، وهو ما يستدعي تطوير منظومة أمنية متكاملة لحماية الأفراد والمؤسسات والتعامل مع المستجدات والتحديات، وهذا مطلب مهم من أجل جذب رؤوس الأموال وتعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية (إبراهيم، ٢٠١٨، ٤٦).

ثانياً: تأمين الحاجة الغذائية: يأتي تأمين الحاجة الغذائية بنفس درجة وأهمية احتياجات الأمن والاستقرار، فنجد أن احتياجات الإنسان البيولوجية للبقاء حياً وسليماً تعتمد اعتماداً كلياً على استمرار توافر الغذاء والماء؛ لذا فإن خطط التنمية الاجتماعية يجب أن تنظر بعين واعية وفاحصة وخبيرة لقدرات الدولة على توفير الغذاء، بما يضمن تكامل التنوع الصحي الذي يوفر احتياجات السكان بتعدادهم الحالي والمتنامي مستقبلاً (سيروب، ٢٠١٧، ٥٤).

ثالثاً: تأمين الاحتياجات البيئية والصحية: تأتي الاحتياجات الصحية والبيئية بالمرتبة التالية مباشرة لاحتياجات الأمن العام والأمن الغذائي والمائي ؛ إذ كما يحتاج المجتمع للماء والغذاء والأمن فإنه يحتاج لمجموعة من الخدمات التي تبقيه على قيد الحياة وبحالة بدنية وذهنية ونفسية جيدة (إبراهيم، ٢٠١٨، ٤٧).

رابعاً: تأمين احتياجات سوق العمل وتوفير الوظائف: بالعودة مرة أخرى لمنظومة الاحتياجات الإنسانية الطبيعية، نجد بأن الحاجة لتأمين الوظائف تأتي مباشرة بعد الاحتياجات الفسيولوجية والتأمينية، وهو من أهم علامات الاستقرار وتحقق الثقة لدى أفراد المجتمع، ويقتضي في إعادة أن تعمل الدول على تهيئة الظروف التي تتيح لمواطنيها الحصول على فرص عمل جيدة تضيف للاقتصاد دون أن تعطل دوران عجلة الاقتصاد، ويقتضي أيضا إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان ومن الجنسين في ظل ظروف إنسانية ومناسبة لطبيعة المجتمع الثقافية والاجتماعية.(إبراهيم، ٢٠١٨، ٥٥)

خامساً: رفاه وسعادة المجتمع: ويأتي هذا المطلب على قمة الاحتياجات المجتمعية في هرم المحفزات الإنسانية، وهي بطبيعتها لن يصل إليها المجتمع ما لم تتوفر كافة الاحتياجات الحياتية الرئيسية التي سبق ذكرها، مثل: العمل،

وتحسين الظروف المعيشية، والمشاركة المجتمعية، وهي عوامل مؤثرة على الرضى والسعادة والرفاه وتعد محصلة طبيعية لهذه العناصر، ويعد هذا المطلب (أي رفاه المجتمع) محوراً رئيسياً في سياسات التنمية الاجتماعية، من أجل تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والنمو الاجتماعي والإنساني. كما أن هناك استخداماً متزايداً في مؤشرات التقارير الدولية لمؤشر (رأس المال المجتمعي) المرتكز على الثقة والتماسك الاجتماعي، للدلالة على مستويات التقدم الاجتماعي في الدول (رشا، ٢٠١٧، ٥٥).

بناءً على ماسبق يمكن القول أن للتجارة الخارجية أثراً مباشراً وغير مباشراً على الجوانب الاجتماعية، من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز التنمية البشرية من خلال تعزيز جانبي التعليم والتدريب من خلال برامج تبادل الخبرات والتعاون الدولي، كما تسهم في الحد من الفقر، كما تسهم في تعزيز جوانب الصداقة والتعاون بين الدول.

٩- النتائج والمناقشة:

يتكون مجتمع الدراسة من الاقتصاد السوري، وقد تم اعتماد عينة من سلاسل زمنية تعبر عن متغيرات البحث خلال الفترة من ١٩٨٥ ولغاية ٢٠٢٠ وذلك بما يتماشى مع الفترة الزمنية المحددة للبحث، وتم الحصول على معلومات وبيانات الدراسة من مصدرين رئيسيين وهما البنك الدولي، وبيانات المكتب المركزي للإحصاء.

المعالجة الإحصائية:

توصيف المتغيرات: تكونت الدراسة العملية من المتغيرات الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (١): متغيرات الدراسة ورموزها

Y1	معدل نمو التعليم
Y2	معدل نمو الصحة
Y3	معدل انخفاض الفقر
x1	معدل نمو الانفتاح التجاري
x2	.معدل نمو الترانزيت
x3	.معدل نمو الإدخال المؤقت
x4	.معدل نمو عجز ميزان المدفوعات

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج **spss**

-توصيف متغير (معدل نمو التعليم):

توفر دراسة معدلات نمو التعليم في مختلف البلدان والمناطق رؤى قيمة حول فعالية السياسات والبرامج التعليمية، وكذلك التحديات التي تواجهها الدول في ضمان الحصول على مواطنيها من الوصول إلى التعليم الجيد. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها عند فحص معدلات نمو التعليم في جميع أنحاء العالم:

-تختلف معدلات نمو التعليم على نطاق واسع في مختلف البلدان والمناطق. في حين أن بعض الدول أحرزت تقدماً كبيراً في زيادة معدلات الالتحاق وتحسين جودة التعليم، فإن البعض الآخر لا يزال يتعارض مع مستويات عالية من الأمية ومحدودية الوصول إلى الفرص التعليمية. على سبيل المثال، وفقاً لليونسكو، يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة في أفريقيا جنوب الصحراء ٦٥ ٪ فقط، مقارنة بمتوسط عالمي قدره ٨٦ ٪.

-لا تزال التباينات بين الجنسين في التعليم موجودة في أجزاء كثيرة من العالم. في بعض البلدان، أقل عرضة للفتيات في المدرسة أكثر من الأولاد، والتي يمكن أن يكون لها عواقب طويلة الأجل على آفاقهم المستقبلية وتطوير مجتمعاتهم. على سبيل المثال، في باكستان، فقط ٦٠ ٪ من الفتيات يلتحقن بالمدرسة الابتدائية، مقارنة بـ ٨٤ ٪ من الأولاد.

-الاستثمار في التعليم أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفقر. تميل البلدان التي تعطي الأولوية للتعليم والاستثمار في رأس المال البشري إلى نتائج أفضل من حيث النمو الاقتصادي والصحة والتنمية الاجتماعية. على سبيل المثال، قامت كوريا الجنوبية باستثمارات كبيرة في التعليم على مدار العقود القليلة الماضية، والتي ساهمت في نموها الاقتصادي السريع وزيادة مستوى المعيشة.

-التكنولوجيا لديها القدرة على تحويل التعليم وجعله في متناول الناس في جميع أنحاء العالم. يتم استخدام منصات التعلم عبر الإنترنت وتطبيقات الأجهزة المحمولة والأدوات الرقمية الأخرى بشكل متزايد لتقديم المحتوى التعليمي وربط المتعلمين بالموارد والمعلمين. على سبيل المثال، تعد أكاديمية خان منظمة غير ربحية توفر دورات مجانية عبر الإنترنت في مجموعة متنوعة من الموضوعات، والتي استفادت من ملايين المتعلمين في جميع أنحاء العالم.

-يمكن أن يساعد التعاون بين الدول في مواجهة بعض التحديات التي تواجه أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم. من خلال مشاركة أفضل الممارسات والموارد والخبرات، يمكن للبلدان العمل معاً لتحسين الفرص والنتائج التعليمية لمواطنيها. على سبيل المثال، تعد الشراكة العالمية للتعليم شراكة متعددة الأصناف تدعم التعليم في البلدان النامية من خلال التمويل والمساعدة الفنية.

-تعد معدلات نمو التعليم مؤشراً حاسماً على تقدم الأمة وتنمية. من خلال فحص اتجاهات التعليم في مختلف البلدان والمناطق، يمكننا الحصول على رؤى قيمة في التحديات والفرص التي تواجه أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم. من خلال الاستثمار والابتكار والتعاون، يمكننا العمل على ضمان إمكانية الوصول إلى كل شخص إلى تعليم جيد وفرصة لتحقيق إمكاناته الكاملة. الجدول الاتي يبين تطور معدل نمو التعليم في سورية خلال فترة الدراسة:

الجدول (٢) توصيف متغير (معدل نمو التعليم)

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
معدل نمو التعليم	39	2.41	2.86	5.27	4.2546	.82209	-.411	.378	-1.193	.741
Valid N (listwise)	39									

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

من الجدول رقم (٢) نجد أن متوسط معدل تغير معدل نمو التعليم في سورية خلال الفترة المدروسة بلغ ٤.٢٥% بانحراف معياري ٠.٨٢٢% وقد بلغ اعلى مستوى من معدل نمو التعليم ٥.٢٧ % بينما ادنى مستوى معدل نمو التعليم فقد بلغ ٢.٨٦ % ويبين الشكل الاتي حركة متغير معدل نمو التعليم على مدى فترات الدراسة:

الشكل (١): تطور معدل نمو التعليم خلال الفترة المدروسة

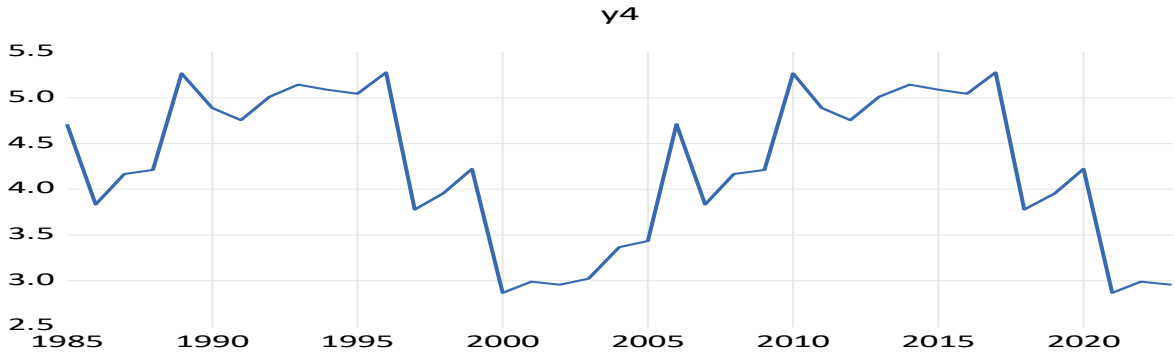

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج **spss**

من خلال الشكل رقم (١) يتضح أن معدل نمو التعليم في سورية لم يكن في اتجاه واحد، بل كان متذبذباً، حيث حقق ارتفاع ملحوظ في أعوام ١٩٩٦- ٢٠١٠- ٢٠١٦، وانخفض في عام ٢٠٠٠، وعام ٢٠٢٠، ولعل أهم أسباب انخفاض معدل نمو التعليم تعود إلى الحرب التي تعرضت لها البلاد، وتدمير البنية التحتية لمؤسسات التعليم، ونقص الموارد اللازمة لإعادة التأهيل، في حين أن أسباب نمو معدل التعليم في السنوات ١٩٩٦-٢٠١٠ تعود إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي ودعم قطاع التعليم، أما في عام ٢٠١٦، فقد كان بسبب انخفاض وتيرة الحرب في سورية، وإعادة تأهيل بعض المدارس التي ساهمت في استقطاب المزيد من الطلاب وتفعيل أكثر لدور الجامعات في دعم عملية التعليم.

-توصيف متغير (معدل نمو الصحة):

تقوم دائرة الصحة في سورية بتصنيف المنشآت الصحية المتميزة وفق نظام "الماسات" الذي تم وضعه بناء على أسس ومعادلات رياضية وإحصائية تحسب أداء المستشفيات من عدة مستويات وتصنيفها إلى خمس فئات، هذا وسيصدر التصنيف بشكل سنوي، تحصل المنشآت المتميزة على تصنيف من ماسة واحدة إلى خمس ماسات، حيث ترمز ماسة واحدة عن أداء جيد وماستين عن أداء جيد جداً وثلاث ماسات عن أداء ممتاز وأربع ماسات عن أداء استثنائي وخمس ماسات عن أداء متميز. الجدول الاتي يبين تطور معدل نمو الصحة في سورية خلال فترة الدراسة:

الجدول (٣) توصيف متغير (معدل نمو الصحة)

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
معدل نمو الصحة	39	.56	.25	.81	.5228	.13561	.265	.378	.164	.741
Valid N (listwise)	39									

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج **spss**

من الجدول رقم (٣) نجد أن متوسط معدل تغير معدل نمو الصحة في سورية خلال الفترة المدروسة بلغ ٠.٥٢٢٨% بانحراف معياري ٠.١٣٥٦١% وقد بلغ اعلى مستوى من معدل نمو الصحة ٠.٨١ % بينما أدنى

مستوى لمعدل نمو الصحة فقد بلغ ٠.٢٥ % ويبين الشكل الاتي حركة متغير معدل نمو الصحة على مدى فترات الدراسة:

الشكل (٢): تطور معدل نمو الصحة خلال الفترة المدروسة

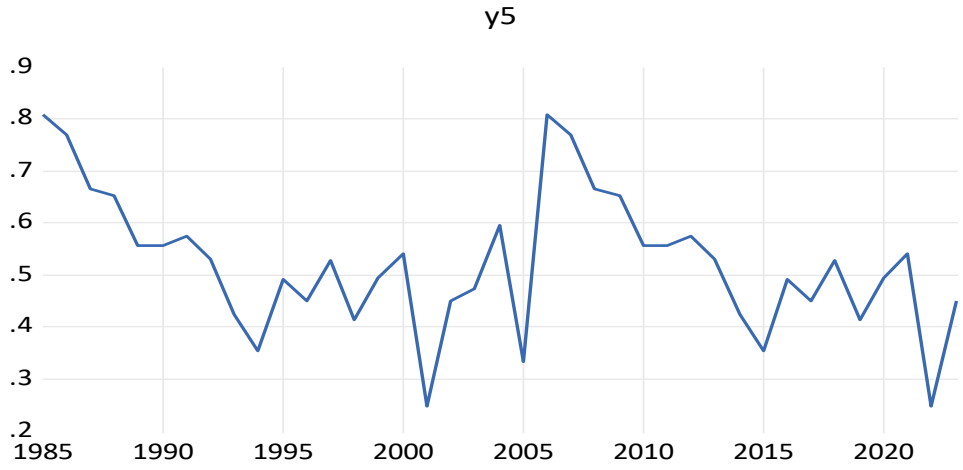

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج **spss**

من خلال الشكل رقم (٢) يتضح أن معدل نمو الصحة لم يكن في اتجاه واحد، بل كان متذبذباً، حيث شهد انخفاض واضح في أعوام ٢٠٠١– ٢٠٠٥–٢٠٢١ والسبب يعود إلى ضعف الدعم المقدم لقطاع الصحة، وارتفع بشكل واضح في عام ٢٠٠٦، ويعود إلى تعزيز الدعم المقدم لقطاع الصحة حينها.

–توصيف متغير (معدل انخفاض الفقر):

مستوى من الفقر يتمثّل بالعجز عن توفير تكاليف المتطلبات الدنيا الضرورية من حيث المأكل والملبس والرعاية الصحية والمسكن. وبعبارة أخرى فإن الناس الذين يعيشون تحت خط فقر محدد هم أناس يمكن أن يوصفوا بأنهم يعيشون في حالة فقر مدقع، وخط الفقر المتعارف عليه عالمياً كان حوالي دولار أمريكي واحد في اليوم للفرد، لكن البنك الدولي عاد في عام ٢٠٠٨ ورفع هذا الخط إلى ١.٢٥ دولار عند مستويات القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥. ثم أخيراً إلى ١.٩٠ دولار في اليوم في عام ٢٠١٥ بأسعار سنة ٢٠١١. ومع ذلك فإن العديد من الدول تضع خطوط فقر خاصة بها وفق ظروفها الخاصة. فمثلاً عام ٢٠٠٩ كان خط الفقر في الولايات المتحدة للفرد دون سن ٦٥ هو ١١,١٦١ دولار سنويا، ولعائلة من أربعة أفراد من بينهم طفلين هو ٢١,٧٥٦ دولار سنويا.

يتم تحديد مستوي الفقر من خلال المجموع الكلي للموارد الأساسية والتي يستهلكها الأفراد البالغون في خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة. كما أن الاقتصاديين في الدول المتقدمة يهتمون كثيراً بأسعار العقارات وتكاليف استئجار المساكن وذلك لأهميتها في تحديد خط الفقر. الجدول الاتي يبين تطور معدل انخفاض الفقر في سورية خلال فترة الدراسة:

الجدول (٤) توصيف متغير (معدل انخفاض الفقر)

Descriptive Statistics										
	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
معدل انخفاض الفقر	39	14.18	-12.43	1.75	-2.3290	3.40043	-1.126	.378	1.919	.741
Valid N (listwise)	39									

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج **spss**

من الجدول رقم (٤) نجد أن متوسط تغير معدل انخفاض الفقر في سورية خلال الفترة المدروسة بلغ -٢.٣٢% بانحراف معياري ٣.٤٠٠% وقد بلغ اعلى مستوى من معدل انخفاض الفقر ١.٧٥ % بينما أدنى مستوى لمعدل انخفاض الفقر فقد بلغ -١٢.٤٣ % ويبين الشكل الاتي حركة متغير معدل انخفاض الفقر على مدى فترات الدراسة:

الشكل (٣): تطور معدل انخفاض الفقر خلال الفترة المدروسة

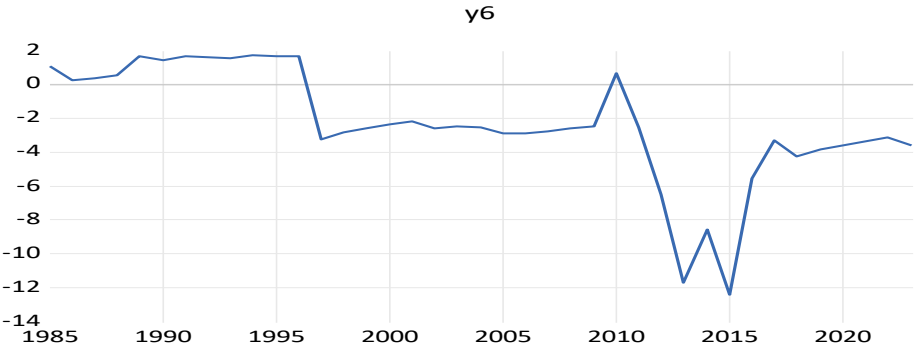

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج **spss**

من خلال الشكل رقم (٣) يتضح أن معدل الفقر في سورية كان متدنياً حيث كان قريباً من الصفر حتى عام ١٩٩٦، ولكن انخفض دون الصفر في الأعوام ٢٠٠٠ وما بعدها، مما يدل على أن سورية كانت تمر بمرحلة فقر على مستوى المعيشة وتدني في الدخل.

- توصيف متغير (معدل الانفتاح التجاري):

الجدول رقم (٥) يبين تطور معدل الانفتاح التجاري في سورية خلال فترة الدراسة:

الجدول (٥) توصيف متغير (معدل الانفتاح التجاري)

Descriptive Statistics										
	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
معدل نمو الانفتاح التجاري	39	12.54	-6.72	5.82	-.3118	4.40293	-.137	.378	-1.810	.741
Valid N (listwise)	39									

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج **spss**

من الجدول رقم (٥) نجد أن متوسط تغير معدل الانفتاح التجاري في سورية خلال الفترة المدروسة بلغ –٠.٣١١٨% بانحراف معياري ٤.٤٠٢٩٣% وقد بلغ اعلى مستوى من معدل الانفتاح التجاري ٥.٨٢ % بينما أدنى مستوى لمعدل الانفتاح التجاري فقد بلغ –٦.٧٢ % ويبين الشكل الاتي حركة متغير معدل الانفتاح التجاري على مدى فترات الدراسة:

الشكل (٤): تطور معدل الانفتاح التجاري خلال الفترة المدروسة

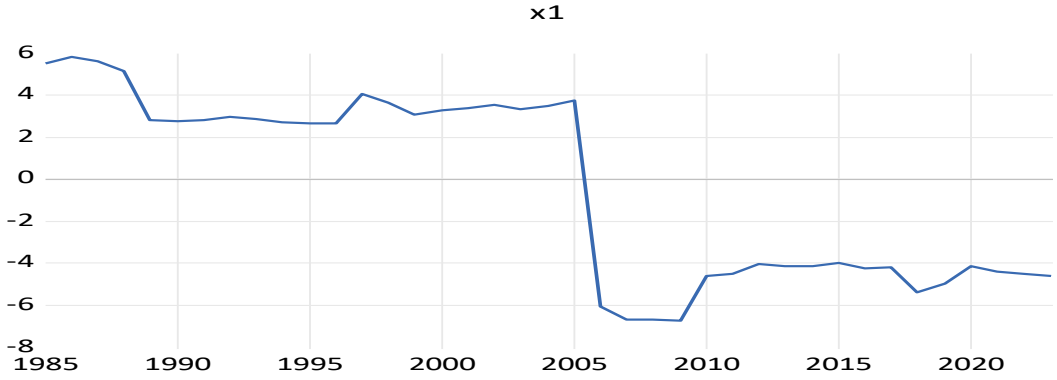

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

من خلال الشكل رقم (٤) يتضح أن سورية مرت بفترة انفتاح تجاري حتى عام ٢٠٠٥، ثم انخفضت في السنوات اللاحقة، رغم أن المعدل العام للانفتاح التجاري لم يكن بالمستوى المطلوب مما يدل على أن واقع التجارة الخارجية في سورية لم يكن جيداً.

- توصيف متغير (معدل نمو الترانزيت):

الجدول رقم (٦) يبين تطور معدل نمو الترانزيت في سورية خلال فترة الدراسة:

الجدول (٦) توصيف متغير (معدل نمو الترانزيت)

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
معدل نمو الترانزيت.	39	.86	-.53	.33	.0905	.23450	-1.213	.378	1.046	.741
Valid N (listwise)	39									

المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

من الجدول رقم (٦) نجد أن متوسط تغير معدل نمو الترانزيت في سورية خلال الفترة المدروسة بلغ ٠.٠٩٠٥% بانحراف معياري ٠.٢٣٤٥% وقد بلغ اعلى مستوى من معدل نمو الترانزيت ٠.٣٣ % بينما أدنى مستوى لمعدل نمو الترانزيت فقد بلغ –٠.٥٣ % ويبين الشكل الاتي حركة متغير معدل نمو الترانزيت على مدى فترات الدراسة:

الشكل (٥): تطور معدل نمو الترانزيت خلال الفترة المدروسة

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

من خلال الشكل رقم (٥) يتضح أن معدل نمو الترانزيت كان متواضعاً، حيث لم يتخطى حاجز ٤% في سنوات ١٩٩٠-٢٠٠٢- ٢٠١١، وكان سالباً في سنوات ١٩٨٥-٢٠٠٣-٢٠٠٥-٢٠١٢ وما بعدها، مما يدل على أن حركة الترانزيت لم تكن بالمستوى المطلوب مما يدل على ضعف في التجارة الخارجية.

- توصيف متغير (معدل نمو الإدخال المؤقت):

الجدول رقم (٧) يبين تطور معدل نمو الإدخال المؤقت في سورية خلال فترة الدراسة:

الجدول (٧) توصيف متغير (معدل نمو الإدخال المؤقت)

Descriptive Statistics										
	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
معدل نمو الإدخال المؤقت.	39	2.50	2.32	4.82	3.7305	.81394	-.219	.378	-1.261	.741
Valid N (listwise)	39									

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

من الجدول رقم (٧) نجد أن متوسط تغير معدل نمو الإدخال المؤقت في سورية خلال الفترة المدروسة بلغ ٣.٧٣% بانحراف معياري ٠.٨١٣% وقد بلغ اعلى مستوى من معدل نمو الإدخال المؤقت ٤.٨٢ % بينما أدنى مستوى لمعدل نمو الإدخال المؤقت فقد بلغ ٢.٣٢ % ويبين الشكل الآتي حركة متغير معدل نمو الإدخال المؤقت على مدى فترات الدراسة:

الشكل (٦): تطور معدل نمو الإدخال المؤقت خلال الفترة المدروسة

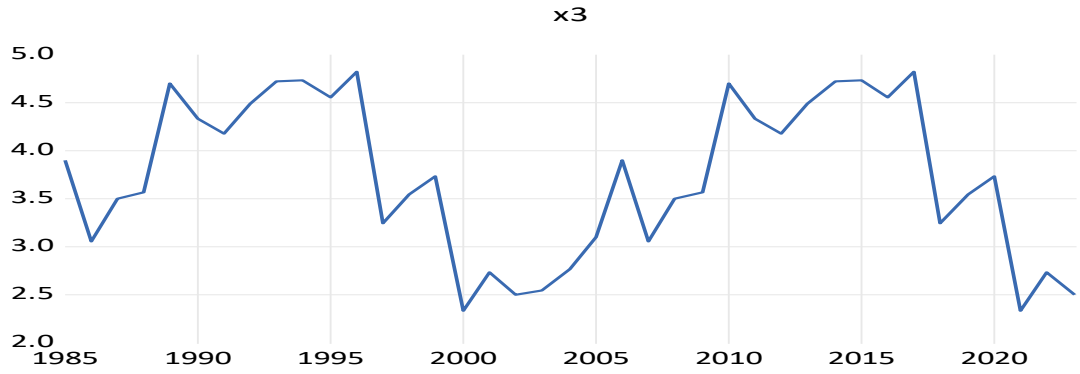

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

من خلال الشكل رقم (٦) يتضح أن معدل نمو الإدخال المؤقت كان متذبذباً خلال السنوات المدرسة، وهذا يعود إلى التعقيدات في القوانين والأنظمة المتعلقة بحركة الإدخال المؤقت مما أثر على التجارة الخارجية في هذا الجانب.

- توصيف متغير (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات):

الجدول رقم (٨) يبين تطور معدل نمو عجز ميزان المدفوعات في سورية خلال فترة الدراسة:

الجدول (٨) توصيف متغير (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات)

Descriptive Statistics										
	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.	39	14.17	-1.39	12.78	2.8523	3.37133	1.116	.378	1.914	.741
Valid N (listwise)	39									

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

من الجدول رقم (٨) نجد أن متوسط تغير معدل نمو عجز ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة المدروسة بلغ ٢.٨٥% بانحراف معياري ٣.٣٧١% وقد بلغ اعلى مستوى من معدل نمو ميزان المدفوعات ١٢.٧٨ % بينما أدنى مستوى لمعدل نمو ميزان المدفوعات فقد بلغ -١.٣٩ % ويبين الشكل الاتي حركة متغير معدل نمو عجز ميزان المدفوعات على مدى فترات الدراسة:

الشكل (٧): تطور معدل نمو عجز ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة

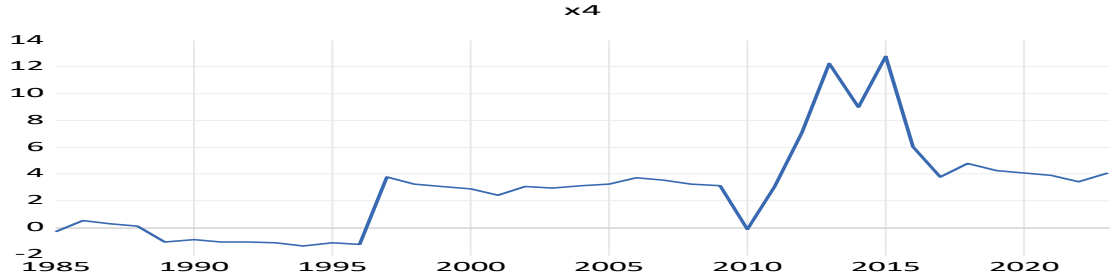

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

يوضح الشكل رقم (٧) أن هناك عجز في ميزان المدفوعات في سورية خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٩٥، في حين كان متدنياً جداً خلال السنوات ١٩٩٦-٢٠١٠، والسبب يعود إلى ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات بسبب تفريغ الاقتصاد السوري من مقومات الإنتاج والتصنيع، وكذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة تكاليف الطاقة، وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية بسبب القوانين المعقدة التي صعبت هذا الأمر.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية على سياسات التنمية الاجتماعية في سورية، ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو التعليم) في سورية.

سوف نقوم باختبار الانحدار الخطي المتعدد للمتغير المستقل متمثلاً ب (التجارة الخارجية) ممثلا بالأبعاد (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على معدل نمو التعليم وفق الآتي:

الجدول (٩) الارتباط للفرضية الفرعية الأولى

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.996[a]	.992	.991	.07626
a. Predictors: (Constant)، **معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.، معدل نمو الترانزيت.، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو الانفتاح التجاري**				

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٩) أن معامل الارتباط هو (٠.٩٩٦) وهو متوسط قوي والمتغير المستقل يفسر (٩٩.١%) من التغير في المتغير التابع.

الجدول (١٠) تحليل التباين للفرضية الفرعية الأولى

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.484	4	6.371	1095.632	.000[b]
	Residual	.198	34	.006		
	Total	25.682	38			
a. Dependent Variable: **معدل نمو التعليم**						
b. Predictors: (Constant)، **معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.، معدل نمو الترانزيت.، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو الانفتاح التجاري**						

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

ومن خلال الجدول رقم (١٠) يمكن القول أن الانحدار معنوي على اعتبار أن SIG=٠.٠٠٠<٠.٠٥، وبالتالي فإن تأثير متغيرات (التجارة الخارجية) على المؤشرات الاقتصادية المتمثلة ب (معدل نمو التعليم)

معنوي ونقبل الفرضية : يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو التعليم) في سورية.

الجدول (١١) معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الأولى

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.442	.064		6.943	.000
	معدل نمو الانفتاح التجاري	-.007	.003	-.036	-1.948	.060
	.معدل نمو الترانزيت	.495	.057	.141	8.736	.000
	.معدل نمو الإدخال المؤقت	1.042	.016	1.032	63.235	.000
	.معدل نمو عجز ميزان المدفوعات	-.012	.004	-.048	-2.602	.014
a. Dependent Variable: معدل نمو التعليم						

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

أما بالنسبة لطبيعة التأثير فتم تصميم جدول معاملات الانحدار المبين سابقا يمكن ملاحظة الآتي:

- أن للمتغير المستقل المتمثل بمعدل نمو الانفتاح التجاري لا يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم) على اعتبار أن (SIG أكبر من ٠.٠٥)
- أن للمتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الترانزيت) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم) على اعتبار أن (SIG أقل من ٠.٠٥) والأثر طردي.
- أن للمتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الإدخال المؤقت) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم) على اعتبار أن (SIG أقل من ٠.٠٥) والأثر طردي.
- أن للمتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم) على اعتبار أن (SIG أقل من ٠.٠٥) والأثر عكسي.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو مؤشر الصحة) في سورية.

سوف نقوم باختبار الانحدار الخطي المتعدد للمتغير المستقل متمثلاً ب (التجارة الخارجية) ممثلا بالأبعاد (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على معدل نمو مؤشر الصحة وفق ما يلي:

جدول (١٢) الارتباط للفرضية الفرعية الثانية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.842[a]	.709	.675	.07735
a. Predictors: (Constant)، **معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.، معدل نمو الترانزيت.، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو الانفتاح التجاري**				

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٢) أن معامل الارتباط هو (٠.٨٤٢) وهو متوسط قوي والمتغير المستقل يفسر (٦٧.٥%) من التغير في المتغير التابع.

الجدول (١٣) تحليل التباين للفرضية الفرعية الثانية

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.495	4	.124	20.695	.000[b]
	Residual	.203	34	.006		
	Total	.699	38			
a. Dependent Variable: **معدل نمو الصحة**						
b. Predictors: (Constant)، **معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.، معدل نمو الترانزيت.، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو الانفتاح التجاري**						

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

ومن خلال الجدول رقم (١٣) يمكن القول أن الانحدار معنوي على اعتبار أن SIG=٠.٠٠٠<٠.٠٥، وبالتالي فإن تأثير متغيرات (التجارة الخارجية) على المؤشرات الاقتصادية المتمثلة ب (معدل نمو مؤشر الصحة) معنوي ونقبل الفرضية : يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو مؤشر الصحة) كمقوم أساسي لبناء الاقتصاد السوري.

الجدول (١٤) معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الثانية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.443	.065		6.871	.000
	معدل نمو الانفتاح التجاري	−.007	.003	−.222	−1.969	.057
	معدل نمو الترانزيت.	.498	.057	.861	8.660	.000
	معدل نمو الإدخال المؤقت.	.042	.017	.251	2.503	.017
	معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.	−.012	.005	−.295	−2.626	.013
a. Dependent Variable: معدل نمو الصحة						

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

أما بالنسبة لطبيعة التأثير فتم تصميم جدول معاملات الانحدار المبين سابقا يمكن ملاحظة الآتي:

- أن للمتغير المستقل المتمثل بمعدل نمو الانفتاح التجاري لا يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو الصحة) على اعتبار أن (SIG أكبر من ٠.٠٥)

- أن للمتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الترانزيت) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو الصحة) على اعتبار أن (SIG أقل من ٠.٠٥) والأثر طردي.

- أن للمتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الإدخال المؤقت) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو الصحة) على اعتبار أن (SIG أقل من ٠.٠٥) والأثر طردي.

- أن للمتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو الصحة) على اعتبار أن (SIG أقل من ٠.٠٥) والأثر عكسي.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل انخفاض الفقر) في سورية.

سوف نقوم باختبار الانحدار الخطي المتعدد للمتغير المستقل متمثلاً ب (التجارة الخارجية) ممثلا بالأبعاد (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على معدل انخفاض الفقر وفق ما يلي:

الجدول (١٥) الارتباط للفرضية الفرعية الثالثة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.999	0.998	0.998	.07552

a. Predictors: (Constant)، **معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.، معدل نمو الترانزيت.، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو الانفتاح التجاري**

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥) أن معامل الارتباط هو (٠.٩٩٩) وهو قوي والمتغير المستقل يفسر (٩٩.٨%) من التغير في المتغير التابع.

الجدول (١٦) تحليل التباين للفرضية الفرعية الثالثة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	439.198	4	109.799	19253.240	.000[b]
	Residual	.194	34	.006		
	Total	439.392	38			

a. Dependent Variable: **معدل انخفاض الفقر**

b. Predictors: (Constant)، **معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.، معدل نمو الترانزيت.، معدل نمو الإدخال المؤقت.، معدل نمو الانفتاح التجاري**

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

ومن خلال جدول أنوافا يمكن القول أن الانحدار معنوي على اعتبار أن SIG=٠.٠٠٠<٠.٠٥، وبالتالي فإن تأثير متغيرات (التجارة الخارجية) على المؤشرات الاقتصادية المتمثلة ب (معدل انخفاض الفقر) معنوي ونقبل الفرضية: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل انخفاض الفقر) في سورية.

الجدول (١٧) معاملات الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.444	.063		7.045	.000
	معدل نمو الانفتاح التجاري	−.007	.003	−.009	−1.942	.061
	معدل نمو الترانزيت.	.492	.056	.034	8.775	.000
	معدل نمو الإدخال المؤقت.	.042	.016	.010	2.552	.015
	معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.	−1.012	.004	−1.003	−229.216	.000
a. Dependent Variable: **معدل انخفاض الفقر**						

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج spss

أما بالنسبة لطبيعة التأثير فتم تصميم جدول معاملات الانحدار المبين سابقا يمكن ملاحظة الآتي:

- أن للمتغير المستقل المتمثل بمعدل نمو الانفتاح التجاري لا يحمل تأثير معنوي على (معدل انخفاض الفقر) على اعتبار أن (SIG أكبر من ٠.٠٥)

- أن للمتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الترانزيت) يحمل تأثير معنوي على (معدل انخفاض الفقر) على اعتبار أن (SIG أقل من ٠.٠٥) والأثر طردي.

- أن للمتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الإدخال المؤقت) يحمل تأثير معنوي على (معدل انخفاض الفقر) على اعتبار أن (SIG أقل من ٠.٠٥) والأثر طردي.

- أن للمتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.) يحمل تأثير معنوي على (معدل انخفاض الفقر) على اعتبار أن (SIG أقل من ٠.٠٥) والأثر عكسي.

الاستنتاجات

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو التعليم) كمقوم أساسي لبناء الاقتصاد السوري.
- المتغير المستقل المتمثل بمعدل نمو الانفتاح التجاري لا يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم)
- المتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الترانزيت) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم) والأثر طردي.
- المتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الإدخال المؤقت) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم) والأثر طردي.
- المتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو التعليم) والأثر عكسي.

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل نمو مؤشر الصحة) كمقوم أساسي لبناء الاقتصاد السوري.
- المتغير المستقل المتمثل بمعدل نمو الانفتاح التجاري لا يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو مؤشر الصحة).
- المتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الترانزيت) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو مؤشر الصحة) والأثر طردي.
- المتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الإدخال المؤقت) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو مؤشر الصحة) والأثر طردي.
- المتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.) يحمل تأثير معنوي على (معدل نمو مؤشر الصحة) والأثر عكسي.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتجارة الخارجية بمؤشراتها (معدل نمو الانفتاح التجاري، معدل نمو الترانزيت، معدل نمو الإدخال المؤقت، معدل نمو عجز ميزان المدفوعات) على سياسات التنمية الاجتماعية ممثلة ب (معدل انخفاض الفقر) كمقوم أساسي لبناء الاقتصاد السوري.
- المتغير المستقل المتمثل بمعدل نمو الانفتاح التجاري لا يحمل تأثير معنوي على (معدل انخفاض الفقر).
- المتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الترانزيت) يحمل تأثير معنوي على (معدل انخفاض الفقر) والأثر طردي.
- المتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو الإدخال المؤقت) يحمل تأثير معنوي على (معدل انخفاض الفقر) والأثر طردي.
- المتغير المستقل المتمثل ب (معدل نمو عجز ميزان المدفوعات.) يحمل تأثير معنوي على (معدل انخفاض الفقر) والأثر عكسي.

التوصيات:

- بخصوص تطوير واقع التجارة الخارجية يوصي البحث بضرورة وضع سياسات تجارية داعمة للتصدير، مثل توفير الحوافز المتعلقة بالتصدير وتبسيط الإجراءات، وتعزيز اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع الدول الصديقة بهدف الوصول إلى أسواق خارجية أوسع وتحسين شروط التجارة.
- يجب تحديد القطاعات التصديرية ذات الإمكانات العالية والاستثمار فيها من خلال توفير رأس المال والتقنيات والدعم الفني.
- ضرورة العمل الجدي من أجل القضاء على الفساد وتحسين الشفافية والمساءلة في قطاع التجارة، وكذا توفير البنية التحتية الداعمة للتجارة مثل الطرق والموانئ ومراكز التخزين.
- توجيه عائدات التجارة الخارجية نحو البرامج والمشاريع التي تعالج التحديات الاجتماعية مثل الفقر وعدم المساواة.

- توجيه عائدات التجارة الخارجية نحو مشاريع التنمية المجتمعية التي تركز على تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية وتمكين المواطن السوري.
- ضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية لدعم المجتمعات المحلية المتضررة من الحرب ومن العقوبات الاقتصادية.

المراجع:

المراجع العربية:

- إبراهيم جميل. (٢٠١٨). *إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاع. مركز ادم لدفاع عن الحقوق والحريات.*

-بويحيى، ناصر. بوبراهيمي، نبيل. (٢٠٢٢). *تأثير سياسات التجارة والاستثمار على العمل المنتج واللائق- التقرير القطري للمغرب.* منظمة العمل الدولية.

-سيروب، رشا. (٢٠١٧). *إعادة الإعمار بعد الحرب في سورية.* جمعية العلوم الاقتصادية السورية. المركز الثقافي. سورية.

-السيريتي، محمد أحمد. (٢٠٠٩). *التجارة الخارجية.* الدار الجامعية. عمان. الأردن.

-فريحي، ابتسام. نوار، إيمان. (٢٠١٨). *دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة- الجزائر.* رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة ٨ ماي ١٩٤٥. الجزائر.

-قرطام، كمال. (٢٠٢٢). *أثر التجارة الخارجية على التوظيف في القطاع الصناعي مع التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠* . المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. ٧ (١٤). ٤٤-١٠٤.

-محرز، حسنة. ميسة، خولة، هامل، نجمة. (٢٠١٨). *أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية: دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦).* رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر.

-محمود، حبيب، بيطار، شادي، حسن، كنان. (٢٠١٤). *القطاع الخاص ودوره في تنمية الصادرات الصناعية في إطار تحرير تجارة سورية الخارجية.* مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد ٣٦، العدد ٥.

المراجع الأجنبية:

- Cieślik, A. Michałek, J. Mycielsk, J. (2012). *Social Development and International Trade in Central Europe.* EQUILIBRIUM Quarterly Journal of Economics and Economic Policy. VOLUME 7 ISSUE 2.

- Frolov, S. Savytska, O. Ostapenko, L. (2016*). Impact of social and economic development of the region on the international trade by the example of Ukrain*e. Public and Municipal Finance 5(3):7-15.

- Puri, SH. Kumar, S. (2021*). Analyzing The Role Of Foreign Trade On Economic Development Of Natio*n. Ilkogretim Online - Elementary Education Online, 2021; Vol 20 (Issue 1): pp. 4006-4011.

- Siren, S. (2022). *Social Policy in Development Contexts Drivers, Mechanisms and Outcomes.* Swedish Institute for Social Research 110.

- Vijaysri, G. (2013). *THE IMPORTANCE OF INTERNATIONAL TRADE IN THE WORL*D. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research. Vol.2, No. 9.